العقوبات الإقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية

Economic sanctions in American foreign policy

تاريخ الاستلام :2019/10/26؛ **تاريخ القبول :** 2020/02/23

فايزة بن حمزة *

كلية الحقوق
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1 ،
قسنطينة، الجزائر

ملخص

البحث في ألية العقوبات الإقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية يجعلنا نقف على حقيقة واحدة لا يمكن تجاهلها مفادها أن جوهر هذه السياسة تحقيق المصلحة القومية العليا للبلاد على حساب كل الإعتبارات والقيم، ومن ثم استعمال القوة بكل أشكالها وصورها التي منها العقوبات الإقتصادية للهيمنة على العالم خارج إطار الشرعية الدولية، ضمن مجموعة من الأساليب التي حاولت من خلالها أمريكا إضفاء نوع من المشروعية على قراراتها وأفعالها. وبهذا أصبحت أمريكا بسياستها الخارجية تشكل نوع من أنواع الإستبداد والطغيان.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية ؛ العقوبات الاقتصادية ؛ النظام الدولي ؛ الشرعية الدولية ، حقوق الإنسان .

Abstract

The economic sanctions mechanism research in the US foreign policy makes us stand on one fact that can not be ignored that the essence of this policy is to achieve the supreme national interest of the country at the expense of all considerations and values with the use of force in all its forms including economic sanctions to dominate the world out of the international legitimacy within a range of styles and methods through which America tried to give a kind of legitimacy on its decisions and actions thus America with its foreign policy constitutes a kind of tyranny.

Keywords: American foreign policy ; economic sanctions ; international legitimacy ; international order ; human rights.

Résumé

La recherche sur le mécanisme des sanctions économiques dans la politique étrangère américaine nous amène à un fait qui ne peut être ignoré : l'essence de cette politique est de réaliser l'intérêt national suprême du pays au détriment de toutes les considérations et les valeurs, puis de l'emploi de la force sous toutes ses formes, y compris, les sanctions économiques qui permettent de dominer le monde en dehors de la légitimité internationale, dans un ensemble de méthode par lesquelles l'Amérique a tenté de légitimer ses décisions. Ainsi la politique étrangère des états – Unis est devenue une forme de tyrannie.

Mots clés: politique étrangère américaine ; sanctions économiques ; légitimité internationale ; ordre international ;les droits de l'homme.

* Corresponding author, e-mail: faizabenhamza2010@gmail.com

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2020.

مـقدمـة:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية دخلت العلاقات الدولية مرحلة جديدة من حيث تعدد أشخاص القانون الدولي ، و خاصة بروز منظمة الأمم المتحدة التي دخلت مع مرور الوقت إلى العالمية، كما تميزت بمجموعة من المبادئ والمقاصد التي حملها ميثاقها الأممي وعززتها مجموع الإعلانات، العهود والإتفاقيات الدولية وحتى الإقليمية التي تصب جميعها حول عالم يسوده الأمن والأمان، السلم والسلام، في إطار علاقات دولية ودية تقوم على احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وأن هذه الركائز الأساسية للعلاقات الدولية ولضمان تجسيدها وتعزيزها على أرض الواقع وتفاديا لكل إخلال تم وضع أليات وتدابير احترازية لمجابهة أي إخلال في إطار دائما تجسيد واحترام مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة التي تبقى الغاية الأولى والأخيرة .

غير أن هذه التدابير الإحترازية , ومع الأحداث التي شهدها العالم التي منها خاصة حرب الخليج (1991)، أحداث 11 سبتمبر 2011، السباق نحو التسلح النووي الذي يستهوي العديد من الدول، وخاصة انهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة ومن ثم انقسام الإتحاد السوفياتي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية وسياسية واقتصادية لها وزنها على الساحة الدولية، ما ساعدها على بسط سيطرتها على المنظمة الأممية ومن ثم على العالم من خلال توجيه سياستها الخارجية إلى نحو خدمة مصالحها ومصالح حلفائها وعلى رأسهم إسرائيل على حساب الشعوب الضعيفة والمستضعفة، تحت العديد من المسميات منها حماية حقوق الإنسان، القضاء على الأنظمة الشريرة، أسلحة الدمار الشامل أو السلاح النووي، حماية الديمقراطية... وغيرها.

وكل هذا خروجا عن فحوى الميثاق الأممي، الذي يعتبر دستور دولي، وخرقا للقانون الدولي العام بصفة عامة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والدولي الإنساني بصفة خاصة.

وهذا التوجه الجديد القديم للسياسة الخارجية الأمريكية غالبا، ما يأتي في شكل عقوبات دولية وعلى رأسها الجزاءات الاقتصادية ، تطبيقا للفصل السابع من الميثاق الأممي بصفة انفرادية وباسم القانون الذي يبقى بقواعده الآمرة بعيدا عما حاولت وتحاول هذه القوة الدولية تجسيده تنفيذا لأجنداتها ، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وعلى الدول العربية والإسلامية على الخصوص في إطار ما يسمى بسياسة الكيل بمكيالين ومبدأ الانتقائية.

وتبقى الجزاءات الدولية الاقتصادية، كآلية من آليات حماية السلم والأمن الدولي وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ضد كل معتدي ومخالف، تطرح مسألة تجسيدها واقعا العديد من الإستفهامات وتسيل الكثير من الحبر خاصة وأنه قد تم تحريفها والانحراف بها إلى طريق يسوده الغموض والسواد وتنتظر نهايته وبروز ضياءه الشعوب الضعيفة والأنظمة المكبلة بها ظلما وبهتانا.

و سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هذه تم تكريسها من خلال إستراتيجية محكمة وضعتها هذه الأخيرة وتعمل على تطبيقها بصفة انفرادية خارج المنظمة الأممية أو بصفة انفرادية ولكن تحت قبة المنظمة وتحت غطائها.

ما سنحاول الوقوف عليه وتجسيده من خلال طرح الإشكالية التالية:

ـ ما مدى التزام السياسة الخارجية الأمريكية بقواعد الشرعية الدولية في استعمال أداة العقوبات الاقتصادية ؟

ما هي الأساليب المستخدمة في فرضها للعقوبات الاقتصادية؟

ما هي تداعياتها على الأنظمة والشعوب، وما رؤاها المستقبلية؟

هذه الإشكالية التي حاولنا الإجابة عليها من خلال إتباع المنهجية القائمة على أسلوب المحاور كالأتي:

المحور الأول: السياسة الخارجية الأمريكية والشرعية الدولية.

أولا: نظرة على السياسة الخارجية الأمريكية.

ثانيا: موقعها من الشرعية الدولية.

ثالثا: تداعياتها على أداة العقوبات الاقتصادية الدولية.

المحور الثاني: أساليب السياسة الخارجية الأمريكية في فرض العقوبات الاقتصادية.

أولا: التفسير الذاتي لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

ـ ثانيا: مصادرة إرادة المجتمع الدولي.

ثالثا: السطـو على النظام الدولي.

المحور الثالث: تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية بعقوباتها ورؤاها المستقبلية.

أولا: تداعياتها على الأنظمة والشعوب.

ثانيا: رؤاها المستقبليـة.

المحور الأول: السياسة الخارجية الأمريكية والشرعية الدولية.

ـ أولا: نظرة على السياسة الخارجية الأمريكية.

السياسة الخارجية الأمريكية هي حقيقة قوية ومركبة وترجع جذورها إلى أكثر من مائة سنة من التاريخ[1].

وبهذا، في إطار الحديث عن السياسة الخارجية نقف على أن هذه الأخيرة تعد ظاهرة معرفية عرفت تطورات وتحولات كبيرة على مختلف مستوياتها المعرفية وهي تعبر عن سلوك الدول نحو بعضها البعض التي تحكمها مجموعة من المتغيرات المحددة والمفسرة لسلوك الدول ومعطيات الواقع الدولي.

ولهذا تعددت التعاريف التي قيلت حول السياسة الخارجية فقد عرفها" فلدمير سوجاك" (VLADMIR SOYACH): "السياسة الخارجية للدولة هي أساسا نشاط الدولة الموجه للدفاع عن مصالحها في الخارج من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية ".

أما كينت تومبسون: "السياسة الخارجية هي النظرة الإيديولوجية والنظرة التحليلية أما الأولى فيفترض أن السياسات التي تصطنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تغيرات عن المعتقدات السياسية والإجتماعية والدينية السائدة، فتصنف السياسة الخارجية ديمقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية"[2].

والسياسة الخارجية تتكامل مع بعض الجوانب كالدبلوماسية فهما جانبان متلازمان ومتكاملان ولا تستطيع أية دولة بدونهما التعامل مع غيرها من الدول، وإذا كانت السياسة الخارجية تشكل الخطة المرسومة لتوجيه العلاقات الخارجية للدولة، فإن الدبلوماسية هي عملية تنفيذ لهذه الخطة.

ذلك أن الدول الحديثة تخطط لنفسها خطة بعيدة وقريبة المدى بما يتفق ومصالحها، وهذه الخطة القومية الشاملة تتفرع عنها استراتيجيات فرعية من سياسية واقتصادية وعسكرية [3].

فالسياسة الخارجية هي تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها بالوحدات السياسية الأخرى وفق أهداف وغايات مسطرة في إطار ما تحوزه الدولة من قوة ونفوذ، وهذه السياسة الخارجية تقوم على مجموعة من المحددات النابعة من البيئة الخارجية وكذا البيئة الداخلية.

وفيما يتعلق بتحديد السياسة الخارجية الأمريكية نقف على أن هذه السياسة المؤثرة بشكل كبير على الساحة الدولية العالمية مرت بمراحل في إطارها استطاعت أن تجد لها مكانا مرموقا والأول بين جل السياسات الخارجية المماثلة والمقارنة، ففي المراحل

الأولى تميزت هذه السياسة بالتوجه الإنعزالي اتجاه المحيط الدولي لفترة طويلة إلا أن وزنها العالمي وقدراتها خاصة الإقتصادية قد شكلت لديها حافزا قويا للإندماج في السياسة الدولية ومن ثم عرض نموذجها الرأسمالي على العالم ما يدل على بوادر تحول في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من خروجها من عزلتها.

وكانت أولى بوادر هذا الخروج في الحرب العالمية الأولى بإقتراح الرئيس "وودرو ويلسون" WOORDROW WILSON وساطته من أجل سلام بدون نصر BAIX SON VICTOIRE

وكان أيضا أحد بوادر التدخل في الشؤون الأوروبية، ما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة في السياسة الدولية أهمها: الدبلوماسية، العلنية، حق تقرير المصير....[4].

لكن هذا الاندماج خاصة في هذه الفترة كان يحدوه الحذر والميل إلى مبادئ العزلة أكثر من الانفتاح (مبادئ ويلسون 14). إلى أن انتهت الحرب العالمية الثانية أين انفتحت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بصورة أوسع وبشكل كبير وأصبحت لها مصالح في أغلب مناطق العالم، كما عملت رويدا رويدا على تأكيد وتجسيد سياستها الخارجية ذات النزعة العالمية ما تأكد خلال الحرب الباردة وتجسد أكثر بعدها في إطار القطبية الأحادية أو ما يشار له بالإنفرادية الأمريكية في احتواء العالم ، التي تميزت بزيادة استعمال القوة العسكرية من طرف أمريكا بخوض عدة حروب خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي ومعه المعسكر الشرقي، وانتصار الثقافة الأمريكية والأسلوب الإقتصادي الليبيرالي الأمريكي، أو ما يعبر عنه مفكرين أمريكان وعلى رأسهم فرانسيس فوكوياما " نهاية التاريخ" .

إن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر وأقوى الدول في العالم، تسعى إلى الإنتشار العالمي من خلال تبني مجموعة من المبادئ تعد منطلقا لسياستها الخارجية نابعة من فلسفة وإيديولوجية المجتمع الأمريكي.

هذه المبادئ الداعمة للسياسة الخارجية الأمريكية مستوحاة من دستور فيلادلفيا 1789 ومبادئ ولسن الأربعة عشرة سنة 1918، ومن أهم هذه المبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها، نشر الحرية والديمقراطية الليبيرالية، احترام وحماية حقوق الإنسان، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التصدي ومحاربة الأنظمة المارقة أو الديكتاتورية أو ما يسمى بالدول الفاشلة، تحقيق وتعزيز السلم والأمن الدوليين،احترام القانون الدولي والشرعية الدولية على أن السياسة الخارجية الأمريكية، لا تولي اهتماما كبيرا بمسألة القانون الدولي فهي فوق القانون أو هي القانون بمعنى أصح، الحرب على الإرهاب وبالخصوص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والذي يعد مبدأ فضفاض في إطاره يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل في الدول حتى لملاحقة أفراد أو تنظيمات عسكرية، كما أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على النظام الدولي وتحقيق الأحادية القطبية دون الرجوع إلى مبادئ القانون الدولي.

وغيرها من المبادئ التي حاولت السياسة الخارجية لأمريكا جعلها مبادئ عالمية بما يطلق عليه "بأمركة العالم"[5].

إن الولايات المتحدة الأمريكية، تنطلق من تصورها للنظام الدولي وكذلك انخراطها في الشؤون الدولية، من قوتها المتنامية ونظرتها المتفرقة على بقية الدول في النظام الدولي الأمر الذي يجعلها تتدخل في كل القضايا والمسائل الدولية أكانت حيوية بالنسبة إليها أو غير حيوية، مما يجعلها موجودة في كل بقاع العالم " حيث أصبحت الأمة التي لا يمكن أن يستغنى عنها العالم " وتدخلها هذا الذي تعمل في إطاره على نشر مبادئها وتصوراتها يكون عن طريق قوتها التكنولوجية والثقافية والاقتصادية (القوة الناعمة)، أو عن طريق استعمال القوة الصلبة (العسكرية) ما فعلته وتفعله مع دول العالم الثالث.

فالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية هي حقيقة قوية ومركبة، ترجع جذورها إلى أكثر من 200 سنة من التاريخ، وهذه السياسة تستند بشكل أكبر على التقاليد السياسية والدستورية والثقافية والفكرية (الإيديولوجية) [6]، ولقد سعت أمريكا إلى ممارسة نفوذها في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط رغبة منها في نشر العقائد والفكر الأمريكي تجسيدا لسياستها، وقد لخص "توماس باين " هذه الروح قائلا: "من مجرد شرارة صغيرة توهجت في أمريكا اتقد اللهب الذي يبدو وكأنه لن يخمد.. ودون أن تذوي تعصف بتقدمها من بلد إلى أخر وتخضع البلاد بعمليات صامتة"[7].

مع الإشارة، أنه بدأت تتضح معالم السياسة الخارجية في عهد الرئيس ترامب على الملأ،انطلاقا من مبادئ تستند إلى الأمن القومي الأمريكي والمصالح الإستراتيجية والإقتصادية للو.م.أ، واستنادا إلى استخدام القوة المفرطة لتحقيق تلك الأهداف[8].

ثانيا: موقعها من الشرعية الدولية.

إن الشرعية الدولية كما يدل عليها اسمها هي مجموعة المبادئ والقواعد التي استقرت في ضمير الجماعة الدولية ومنها يتكون النظام العام الدولي وبهذا فهي تختلف عن الشرعية السياسية التي تعني شرعية المصالح على اعتبار أن المصالح التي تتبناها الدول كثيرا ما تكون بعيدة عن أحكام القانون الدولي لأنه لا يوجد ضابط يحكمها لكونها ظرفية ومؤقتة حسب أوضاع الدولة أو مجموعة الدول في اللحظة نفسها أو زمنيا بأن تكون اليوم غير تلك التي كانت بالأمس والتي تكون مستقبلا.

فالشرعية الدولية تقتضي تحديد مجموعة من المبادئ والقواعد التي يجب أن يستقر عليها التعامل في الجماعة الدولية، غير أن هذه الحقيقة ليست صحيحة على إطلاقها على اعتبار أن هناك متغير متحرك كثيرا ما يشوش على هذه الحقيقة القانونية ويجعلها تسير في اتجاه معاكس فالقواعد القانونية التي تشكل بنيان النظام الدولي لا يمكن عزلها عن الجوانب السياسية والاقتصادية وغيرها ، و بمصطلح أدق لا يمكن عزلها عن الجيوستراتيجية للدول العظمى، فالنظام الدولي الجديد هو نتاج ومحصلة توافق مصالح هذه الدول من خلال اعتماد المقررين فيها على ما يعرف بعلم المستقبليات أي استعمال التنبؤ بالمستقبل وفق مصالحهم ليس الآنية فقط بل المستقبلية كذلك، لأنهم يعملون على الرفع من درجة حريتهم بتنظيم حاضرهم وفق مستقبلهم المسقط[9].

ومن ثم فإذا كانت الشرعية الدولية بمنظور شامل تشمل الجوانب القانونية الفنية ومعاني سياسية هامة، ما يعكسه فحوى الميثاق الأممي، الذي يعتبر ملزم لكل الدول بالعمل بمبادئه وقواعده وتجسيده في الاتفاقيات الجماعية الدولية والإقليمية، المبادئ التي تعد أحد أسس السياسة الخارجية الأمريكية، كما رأينا، لكنها تبقى هشة وترصد لخدمة مصالح هذه القوة لا لخدمة مصالح المجتمع الدولي، ما يعكسه الواقع الدولي الذي يئن تحت وطأة الخروج الفاضح والواضح عن هذه المبادئ التي غالبا ما تستخدم ذريعة للتدخلات والخروقات وما الشلل الذي عليه مجلس الأمن اليوم، كجهاز تنفيذي لمنظمة بحجم الأمم المتحدة، إلا صورة واضحة عن الانفرادية لسياسة خارجية أتت على الأخضر واليابس.

فالدول اليوم أصبحت لا تقوى على معارضة اقتراحاتها الكثيرة في مجلس الأمن والجمعية العامة لشيوع جو الهيمنة ، هذا الذي يؤدي إلى القبول العام لقراراتها حتى أصبح مجلس الأمن والجمعية العامة لشيوع جو الهيمنة مجرد غرفة تسجيل للقرارات التي يتخذها الكونغرس الأمريكي وتحولها الخارجية الأمريكية بمندوبها الدائم في المنظمة الدولية لتسجيلها في شكل قرارات دولية تصبغ عليها الشرعية الدولية ، بغض النظر عن تناقضها مع الأحكام الموضوعية لميثاق الأمم المتحدة، فأمريكا أصبحت تستعمل الشرعية الدولية الجديدة لإنقاذ قراراتها الخاصة الداخلية على المستوى الدولي وباسم المجتمع الدولي.

هذه السياسة الظالمة التي تجد من يساندها، ففقهاء القانون الدولي المنظرين للسلوك الأمريكي يرون أن الشرعية الدولية لا تكون ناقصة اذا حققت الدولة العظمى من خلالها أهدافها الخاصة ما دام أنها تحملت أعباء ذلك، وهكذا تصبح الشرعية الدولية عندهم سجل تجاري تحقق عبره فوائد جيوستراتيجية للدولة المنتصرة حتى ولو تضمن خرق بعض القواعد القانونية الإجرائية من وجهة نظرهم القائلة: " بأن عدم الشرعية لا يعني بالضرورة عدم المشروعية ". وهذا الإتجاه يجعل من الشرعية الدولية مفهوما مطاطا يمكن تلوينه حسب مصالح القوى الدولية المسيطرة مما يشيع الفوضى والانتقائية والإزدواجية في استعمال الشرعية كما هو شائع حاليا[10].

فمنظمة الأمم المتحدة تقوم على مجموعة من المبادئ التي على رأسها مبدأ المساواة في السيادة بين كل أعضائها، والعقوبات الانفرادية والمقاطعة تغتصب العديد من الاتفاقيات الدولية (المبادئ العامة للقانون المعترف بها من قبل الدول المتقدمة)....، فالحق في الحياة(المادة 06 من العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية) يعتبر من الحقوق المتأثرة بالعقوبات الاقتصادية الدولية، وحتى ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المحمية من قبل العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي الأخرى مست، كما أن العقوبات تستطيع أيضا مخالفة اتفاقيات جنيف ومعاهدات القانون الدولي الإنساني[11].

فالسياسة الخارجية الأمريكية لا تجسد واقعا الاحترام العملي، ففي الكثير من تدخلاتها الدولية، كانت بعيدة تماما عن تطبيق القانون الدولي وعن الشرعية الدولية، فهي سياسة فوق كل المبادئ والقواعد القانونية.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترفض بعناد شديد أن تلزم نفسها باتفاقيات الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، أو تخضع للأجهزة والآليات التابعة لتلك المعاهدات والاتفاقات رغم إصرارها على إخضاع الآخرين لها.

ثالثا: انعكاسها على أداة العقوبات الاقتصادية.

يرى البعض أن، الجزاءات الدولية تعتبر محورا فاعلا في تشكيل وبناء النظام العالمي وأساسا لاحترام الشرعية الدولية وتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة بصفة عامة والمتعلقة منها بالسلام والأمن الدوليين بصفة خاصة، لذلك ذهب جانب من الفقه الدولي إلى إمكانية اعتبار الجزاءات الدولية وسيلة فعالة لتطوير بعض المؤسسات الدولية والإقليمية[12].

غير أن الواقع يقول بأنه، تعتبر العقوبات الاقتصادية إحدى وسائل الضغط المستخدمة دوليا من أجل إخضاع الطرف المستهدف بالعقوبات،هذه العقوبات التي استعملت كآلية من آليات المنظمة الأممية من خلالها تعمل على حماية وتعزيز السلم والأمن الدوليين ومن ثم تجسيد مبادئ المنظمة والقواعد الآمرة للقانون الدولي العام.

فالولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت دورا هاما وكبيرا في جل مراحل إنشاء منظمة الأمم المتحدة كانت تدرك بما لا يدع مجال للشك ما تريده من هذه المنظمة والشكل الذي تريد أن يكون عليه التنظيم الدولي المرتقب، فوزارة الخارجية الأمريكية هي من وضع المقترحات الأساسية والجوهرية المتعلقة بتصميم التنظيم الدولي الجديد وتحديدا ما يخص الجهاز التنفيذي للمنظمة من تشكيل وتصويت (حق الفيتو) حيث استخدمت كل قوتها وكل أدوات سياستها خدمة لمصالحها وأهدافها الإستراتيجية.

وبهذا، تعد العقوبات الاقتصادية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الدولية، ومن أهم أنواع السياسات التي تمارسها القوى الكبرى، والتي تندرج في إطار السياسات الدولية الردعية، التي تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية معينة[13].

فالعقوبات الاقتصادية وسيلة من وسائل تحقيق غايات السياسة الخارجية لدولة ما أو لمجموعة من الدول بغرض المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

فالولايات المتحدة ، اتبعت سياسة خاصة في توقيع العقوبات الاقتصادية حيث تشير المواقف الأمريكية منذ عهد عصبة الأمم إلى الترويج لسياسة الحظر باعتبارها بديلا عن استخدام القوة المسلحة، والرئيس "ويلسن" أوصى بالجزاءات الاقتصادية باعتبارها الإستراتيجية الأولية لعصبة الأمم، كما وصفها، هي في الوقت نفسه أكثر سرعة ونظافة وفعالية من الصراع في ساحة القتال.

ودائما تنفيذا للسياسة الخارجية الأمريكية في مجال العقوبات الاقتصادية، سار الخطاب الأمريكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كانت تنادي بالعقوبات الاقتصادية أي استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف جيوسياسية مفيدة[14].

ومن أمثلة العقوبات الكثيرة التي وقعتها أمريكا تجسيدا لسياستها الخارجية، نجد العقوبات التي تم توقيعها على الجمهورية العربية السورية، حيث تعود العقوبات الأمريكية ضد سوريا إلى عام 1986، عندما اتهمت واشنطن دمشق بدعم الإرهاب. وجددت العقوبات في عام 2003 من قبل إدارة جورج بوش الابن، وطالبت دمشق بـ"وقف دعم الإرهاب، والكف عن احتلال لبنان، والتوقف عن تطوير أسلحة دمار شامل، وتهريب الأسلحة إلى العراق.

وهي العقوبات التي لا تزال تصنع الحدث في سوريا حتى بعد نشوب النزاع المسلح بين قوى النظام المدعومة بقوة خارجية متعددة وقوة المعارضة المختلفة الانتماءات والمدعومة أيضا من الخارج في كوكتال مدمر على جميع الأصعدة، وغيرها من صور العقوبات التي طبقتها أمريكا بصفتها القوى الأولى على مجموعة من الدول الضعيفة أو التي استضعفتها، منها الصين والإتحاد السوفياتي.

المحور الثاني: أساليب السياسة الخارجية الأمريكية في توقيع العقوبات الاقتصادية.

أولا: التفسير الذاتي لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة

الرجوع إلى فترة تشكيل الهيئة الأممية بدراسة تحليلية لها، نقف على حقيقة الدور الذي لعبته أمريكا في مراحل الإنشاء والتكوين لإدراكها لما تريده من هذا التنظيم الذي ولد من رحم حرب أتت على الأخضر واليابس في إطار علاقات دولية غير مستقرة على مبدأ واضح ما انعكس بصورة واضحة على مبادئ وأهداف المنظمة التي كان أساسها الأول حماية السلم والأمن الدوليين، ولكون الولايات المتحدة في هذه الفترة خرجت من عزلتها السياسية بذكاء من خلال العلاقات التي طبعتها مع الدول المنتصرة في الحرب، فإنها عملت على تشكيل أجهزة الهيئة وفقا للأساس الذي يخدم مصلحتها.

فتشكيل الهيئة بمبادئها وأهدافها وحتى هياكلها كان وفقا للرؤية والرغبة الأمريكية وخدمة لمصالحها الأنية والمستقبلية وتماشيا مع سياستها واستراتيجيتها في تسيير العلاقات الدولية التي جاءت خدمة لمصالح وغايات المجتمع الدولي، لا خدمة لمصالح وأهداف دولة أو مجموعة دول بعينها.

فمن خلال قراءة قانونية لبعض نصوص ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر دستور دولي مقارنة بالسياسة الأمريكية نقف على مجموعة من الحقائق الصادمة.

فمثلا المادة 51 من الميثاق، تنص من خلال فحواها على حق الدول في الدفاع عن نفسها، وهو حق طبيعي مخول في النطاق القانوني الدولي وحتى في القانون الداخلي ويمنح في نفس الوقت مجلس الأمن الأممي الصلاحية لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد أية دولة تهدد السلم والأمن الدولي. وهذه الإجراءات تكون بالتدريج وفقا لما ورد في الفصل السادس باستخدام الحلول الديبلوماسية بجميع أشكالها وبكل معطياتها وفي حالة الفشل المرور إلى الفصل السابع، باستخدام كأول خطوة العقوبات الاقتصادية وأخيرا وكأخر إجراء في حالة عدم نجاح الحلول والتدابير القانونية المسطرة كأول مرحلة، يلجأ إلى المرحلة أو الحل الأخير المجسد في العقوبات العسكرية أو ما يصطلح على تسميته بالقوة الصلبة.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية دائما توهم العالم أنها تحترم وتستند وتجسد مبادئ، مقاصد وأهداف الأمم المتحدة خدمة للمصلحة العامة (المجتمع الدولي).

غير أن الواقع لا يعكس هذه الحقيقة، فالدولة الأولى على المستوى العالمي تأخذ بالتفسير الواسع لنص المادة 51 ما يخرجه عن فحواه ومغزاه الواقعي والقانوني خاصة المسطر في إطار حماية ورسم العلاقات الدولية ومن ثم حماية السلم والأمن الدوليين، فبتفسيرها هذا قفزت على حق الدفاع الشرعي إلى الدفاع الإستباقي والوقائي الذي من خلاله تستعمل القوة العسكرية كحل أول وأخير غالبا ضد أي كيان سياسي وحتى خارج إطار المنظمة الأممية بآلياتها وأجهزتها المختلفة، ومن ثم خارج إطار الشرعية الدولية التي تتضمن قواعد أمرة دولية تقضي بخطر استعمال القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المبادئ التي كانت هذه الدولة الراعي الأول لها، وحتى أنها من مبادئ سياستها الخارجية القارة.

نفس التفسير الذاتي والمنحرف عن روح الشرعية الدولية انتهجته في تطبيق مقتضيات المادتان 41و42 من الميثاق الأممي المتعلقتان بمنع العدوان وقمع الدول المتعدية تحقيقا للأمن الجماعي، الذي في إطاره سعت الو. م. أ إلى تطبيق التدابير العسكرية وغير العسكرية ضد الدول التي ترى أنها معادية لسياستها وتشكل خطر على مصالحها خروجا عن الفحوى الصحيح والمرجوا من هذه القواعد القانونية الآمرة التي لا مجال لتأويلها والخروج عن فحواها.

فالمتتبع للإستراتيجية الأمريكية في جوانبها الأمنية والاقتصادية والسياسية إلى جانب تبنيها سياسة نشر الحرية وحماية حقوق الإنسان ومحاربة النظم الدكتاتورية أو المارقة، يجد أنها تهدف إلى إنجاز المصالح الأمريكية العليا، فالإستراتيجية الأمريكية تقوم على نشر القيم الأمريكية المستندة إلى التفسيرات البراغماتية الأمريكية من ناحية وترسخ لهيمنتها كقوة عظمى وحيدة على العالم من ناحية أخرى، فهي تعتبر أخلاقية من حيث أهدافها، وعملية براغماتية في وسائلها وتطبيقا تها[15].

ثـانيا: مصادرة إرادة المجتمع الـدولـي.

مصادرة إرادة المجتمع الدولي ومحو أهليته القانونية في تسيير مصالحه وتنظيم علاقاته وفقا لما تم رسمه في القانون الدولي، كانت بدايته من تاريخ التنظيم الدولي الذي على رأسه هيئة الأمم المتحدة , التي نشئت وفقا لما رسمته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على طمس شخصية وقوة هذه الهيئة في التصدي لحل النزاعات الدولية من خلال صياغتها لنصوص الميثاق الأممي الذي جسدت من خلاله مصالحها الآنية والمستقبلية، وما النصوص المرنة والثغرات المتكررة إلا نية مبيتة لجعلها أداة قانونية شكلا ومخالفة لروح الشرعية الدولية تطبيقا.

فالأمم المتحدة أنشئت لتحقيق هدف أساسي ، هو فض الصراعات الدولية وإقرار السلم والأمن الدوليين، من خلال مجلس الأمن الذي يعتبر الهيئة التنفيذية التي لها اختصاص أو سلطة فض النزاعات الدولية في إطار قرارات أكثر ما يقال عنها أنها تعكس رغبة وإرادة المجتمع الدولي من خلال تجسيدها للشرعية الدولية ما يجعلها ملزمة ونافذة بمجرد صدورها.

و الحقيقة أن هذا الجهاز الأساسي والتنفيذي بات اليوم أداة سهلة ومضغة مستساغة في يد الدول الكبرى (الخمسة)، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تحتقر الرأي العام الدولي وتبتعد رويدا رويدا عن قواعد الديمقراطية وعن قواعد الشرعية الدولية من خلال استعمال الهيئة بأجهزتها وقراراتها لخدمة مصالحها الضيقة وتحقيق

أهدافها، فالولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة على المنظمة الأممية بجميع هياكلها ما يتجلى وينعكس في عدة قضايا دولية.
فخلال قضية "نيكاراغوا" بينما كانت محكمة العدل الدولية تتدارس اتهامات نيكارغوا ضد أمريكا ، جاء رد إدارة "ريغان" الرافض للأعراف الدولية على لسان وزير خارجيتـه "جورج سولتر" ساخرا من أولئك الذين يناصرون الوسائل القانونية لحل الصراعات مثل التوسط الخارجي، والأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، بينما يتجاهلون عنصر القوة في المعادلة. كذلك عبر المستشار القانوني لوزارة الخارجية وقتها بأن أغلبية دول العالم لا يمكن أخذها بالحسبان، فغالبا ما تعارض تلك الأغلبية الو. م. أ في قضايا دولية مهمة، لذلك ينبغي أن نحتفظ لأنفسنا بقوة تحديد كيف نتصرف متغافلا عن شحب محكمة العدل واستنكارها للاستخدام غير القانوني للقوة ضد نيكاراغوا. دعت حينها المحكمة واشنطن إلى وقف أعمالها العدائية ودفع تعويضات كبيرة بينما اعتبرت الو.م. أ المحكمة الدولية محكمة معادية ورفضت قراراتها وردت بتصعيد الحرب، ثم استخدمت حق الفيتو ضد قراراتها وردت بتصعيد الحرب، ثم استخدمت حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن الدولي دعا جميع الدول إلى احترام القانون الدولي كما صوتت ضد قرار مشابه في الجمعية العامة[16].
وهكذا فالولايات المتحدة استحوذت على إرادة المجتمع الدولي من خلال الاستخفاف والتنكر لتوصيات الجمعية العامة التي لا تأخذها بعين الاعتبار، وذلك لأن الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة جعلوا من الجمعية العامة منبرا يعني بالشؤون الاجتماعية والإنسانية ومكانا تتنفس فيه الدول الصغرى عن همومها ومشاكلها.
و أكثر من هذا فإن ملامح الهيمنة تعدت إلى مجلس الأمن الذي لم يشرف على العمليات العسكرية في حرب تحرير الكويت التي جاءت متناقضة مع المادة 43 من الميثاق الأممي وأيضا المادة 46 وغيرها من النصوص.
فالأمم المتحدة تحولت إلى مجرد واجهة لاعتداءات أمريكية الأداة والقرار، وما قامت به منظمة الأمم المتحدة منذ 1991 يتناقض تماما مع ميثاقها[17].
كما تم استغلال أحداث 11 سبتمبر 2001 أسوأ استغلال من خلال الضربات الوقائية أو ما يسمى " بالحرب على الإرهاب " بهدف تأمين الو. م. أ وحلفائها، حيث ذهبت أمريكا إلى غزو أفغانستان في أكتوبر 2001 بذريعة القضاء على تنظيم القاعدة، في حين استغلت اختلال موازين القوى الدولية لمصلحتها ودمجت بين ما تسميه الحرب على الإرهاب بحرب أخرى ضد الدول التي تسميها " الدول المارقة " بدعوى خروجها على القانون الدولي ومحاولة تطويرها لأسلحة الدمار الشامل ودعمها للإرهاب الذي لم تضع له تعريف جامع مانع وجعلته مصطلح مفتوح وواسع المحتوى والمضمون.
فالسياسة الخارجية الأمريكية، استندت على قوتها، في توقيع أشد العقوبات التي منها الاقتصادية ضد الأنظمة والشعوب، سواء بكامل إرادتها المنفردة وخارج قبة الأمم المتحدة بمجلسها للأمن، أو تحت قبة المنظمة الأممية مجسدة في مجلسها للأمن ولكن بإرادتها و بإملاءاتها، ما جسدته في العديد من القضايا الدولية التي على رأسها القضية العراقية في إطار مجموعة من القرارات التي أسالت الكثير من الحبر والإستفهامات حول خاصة مدى شرعيتها بالموازاة مع مبادئ المنظمة ومقاصدها التي تبقى بعيدة عن قراراتها وتصرفاتها إزاء القضايا العادلة وغير العادلة المطروحة على الساحة الدولية.
هذا الدور برز كثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية بتصديها للأنظمة الشيوعية وغير الديمقراطية حسب الرؤية الأمريكية.
فقد عملت هذه الدولة على تحقيق أو تعزيز السلم والأمن الدوليين حسب نظرتها هي وليس وفقا لما يراه المجتمع الدولي، بعيدا عن الدبلوماسية وباستعمال الآلة الحربية أو

التدابير القمعية التي من خلالها تقضي على كيان شعب وأمة بأكملها ، ما فعلته مع دولة العراق مثلا الذي سلطت عليه عقوبات اقتصادية شاملة وصارمة خروجا عن روح قواعد القانون الدولي العام والشرعة الدولية خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كما ذهبت إلى استعمال القوة العسكرية ضد هاته الدولة المستقلة ذات السيادة خارج إطار مبادئ الأمم المتحدة وخارج مظلتها فمجلس الأمن الدولي أدان غزو دولة الكويت وأقر العقوبات الاقتصادية، لكن أمريكا وحليفتها بريطانيا اتخذتا نهجا مختلفا وبدأتا تتهيأن لضرب القوات العراقية الغازية وإخراجها من الكويت بهدف قطع الطريق على الحلول الدبلوماسية[18].

وقد عبر العديد من مسؤولي الولايات المتحدة الأمريكية والمعبرين عن سياستها الخارجية بدءا برئيسها مرورا بوزيرها للخارجية وصولا عند وزيرها للدفاع عن مصالحها الحيوية، وبهذا قوت وهيمنت الإدارة الأمريكية ورؤيتها على الساحة الدولية.

ثالثا: السطو على النظام الدولي.

أثرت المراحل التي مر بها النظام الدولي وبالأحرى المجتمع الدولي في أساليب وآليات كل مرحلة ففي فترة الحرب الباردة التي تعتبر مصطلح مستحدث في العلاقات الدولية يستعمل عادة للدلالة على حالة التوتر بين الولايات المتحدة والإتحاد. السوفياتي (سابقا)، التي ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والذي لا يقتصر استعماله على هذه الحالة فحسب بل يتعداها إلى كل حالات التوتر المشابهة بين مختلف الدول، وقد عبر عنها "ريمون أرون" بقوله: "سلم مستحيل وحرب غير محتملة الوقوع"[19].

وهذا التوتر كقاعدة عامة ناتج عن تعارض المصالح الوطنية للدول الكبرى ما انعكس سلبا على النظام الدولي وعلى عمل المنظمة الأممية وعلى تجسيد فصول ونصوص ميثاقها.

ومن ثم فتعارض المصالح أدى إلى نشوب عدة أزمات اجتهدت الو. م. أ إزائها في استخدام كل الإجراءات والتدابير المتاحة لها في إطار سياستها الخارجية المبنية على المصلحة الخاصة فوق المصلحة العامة للمجتمع الدولي ككل وعلى التسلط في ظل انفرادية واضحة، وإن كانت سياسة توازن القوى والتعايش السلمي واللجوء إلى الحلول الدبلوماسية قد ألقت بضلالها على هذه المرحلة رغم بعض الأزمات التي حاولت أمريكا إرساء سياستها الخارجية إزائها خدمة لمصالحها لكن بصورة أقل تأثير وهو ما نقف عليه على سبيل المثال في الأزمة الكورية (1950)التي استغلتها هذه الدولة القوة بانفرادها خاصة على مجلس الأمن بعد غياب مندوب الإتحاد.السوفياتي، ما سمح لها بإيجاد المبرر للتدخل عسكريا في المنطقة[20].

أيضا قضية كوبا أو ما يعرف بأزمة الصواريخ الكوبية (1961)، التي من خلال حيثياتها وكرد فعل قررت الولايات المتحدة الأمريكية تماشيا مع سياستها الخارجية فرض حصار بحري حول كوبا لمنع السفن السوفياتية من الدخول لكوبا.

ففي ظل القطبية الثنائية التي هيمنت بحربها الباردة وتوازن رعبها النووي على العلاقات الدولية، يقول " الدكتور بطرس بطرس غالي" عندما كان أمينا عاما للأمم المتحدة في صنع السلام " فبقي عملها محصورا بالعمليات التي كانت موضوع رضا الدولتين العملاقتين لوحدهما[21].

أدركت أمريكا خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي القطب الموازن في المعادلة الدولية خلال حقبة الحرب الباردة، بأن الأوضاع مهيأة لأخذ السبق في صياغة نظام دولي جديد يتواءم مع منظورها الإيديولوجي لمصلحتها القومية[22].

فقد شكل انهيار الإتحاد السوفياتي فرصة نادرة أمام الولايات المتحدةالأمريكية لترسيخ زعامتها على العالم مستندة في ذلك إلى مقومات القوة التي تحتكم عليها ولا سيما القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية[23].

حيث عملت على توظيف قدراتها التأثيرية لصالح تأمين نظام دولي أحادي القطب يؤمن انفرادها بالقيادة العالمية , وذلك من خلال توظيف الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن الذي أصبح يعمل بفاعلية أكبر من السابق في معالجة العديد من المشكلات العالمية فضلا عن اختفاء ظاهرة الفيتو (حق النقض) التي لازمت عمله طوال الحرب الباردة لإضفاء الشرعية على أنماط سلوكها، الذي جعل مجلس الأمن وكأنه أداة في يد الولايات المتحدة و هنا يشير "ريتشارد نيكسون" الرئيس الأمريكي الأسبق إلى: "أن وضع الولايات المتحدة جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة هو أمر غير مقبول، وعلينا أن نطوع الأمم المتحدة لدعم سياستنا لا أن تكون مسؤولة عنها"[24].

و تركت هجمات 11 أيلول بصمات واضحة على نمط السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها ونظرتها إلى العالم وترتيب أولوياتها، وكذلك تصنيفها لقوائم الحلفاء والأعداء، حيث وفرت هذه العمليات غطاء دبلوماسيا للولايات المتحدة لتنفيذ سياسات متطرفة، واتخاذ إجراءات إقليمية ودولية لم يكن بالإمكان قبولها في مرحلة ما قبل الهجمات، فقد اتبعت الإدارة الأمريكية سياسة خارجية مستقلة وصارمة، غير عابئة ببقية دول العالم.

كما اتخذته نقطة انطلاق بهدف تغيير النظام الدولي، والتغيير المقصود هنا، هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية وتغيير في أنظمة بعض الدول على النحو الذي يثبت أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي ونشر مبدأ الحرية الذي اتخذته أمريكا معيارا لسياستها منذ انخراطها في شؤون العلاقات الدولية[25].

المحور الثالث: إنعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية بعقوباتها ورؤاها المستقبلية.

أولا : إنعكاساتها على الأنظمة والشعوب.

انبثقت فكرة العقوبات الاقتصادية في التاريخ منذ زمن طويل وأول حادثة مدونة كانت في عام 43 قبل الميلاد حيث فرض المسؤولون في أثينا عقوبات اقتصادية على تجار" دولة ميغار" بمنعهم من الوصول إلى ميناء أثينا وأسواقها.

لم تفلح سياسة فرض العقوبات بل صعدت الموقف فاشتعلت حرب "البيلوبوتيسيان (peloponnsin war) الدموية المديدة والتي أفضت إلى اغتيال الديمقراطية اليونانية في مهدها، وهكذا ومثل أتينا تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية لتفرض حصارها الإقتصادي على الأمم والبلدان التي تعارض مبادئها وسياستها وتحتضن الإرهاب وتسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل من كيميائية ونووية وتنتهك حقوق الإنسان من وجهة نظرها، لم تفضي العقوبات إلى التغيير من سياستهم بل طالت وأحرقت شعوبهم دون سياساتهم و إديولوجياتهم[26].

فبعد أن كانت أمريكا تتزعم فريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم , والاعتماد على مفاهيم وسياسات توازن القوى، أصبح واجبا أن تتحول إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي حتى ولو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية للدول، بل وإمكانية التدخل في الشؤون الداخلية.إن العبرة في التدخل من أجل التغيير وليس من المهم أن يكون هذا التغيير موافقا للمبادئ والقواعد الدولية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة أو الاتفاقيات والأعراف الدولية[27].

وبهذا فهل نجحت أمريكا بسياستها الخارجية وأداة العقوبات الاقتصادية بتفعيل مبادئ ومقاصد منظمة الأمم المتحدة ومن ثم تجسيد الأمن الجماعي الميثاقي، خاصة إذا وأن الأستاذ "السيد أبوعيطة" ذهب إلى القول بأن النظام العالمي المنعوت بالتجديد يقوم على أربعة محاور أساسية تتجسد خاصة في: محور عالمية المشكلات ودولية الحلول، محور الديقراطية واحترام حقوق الإنسان، السلام والأمن الدوليين والتنمية

الدولية؟[28]، فالولايات المتحدة نجحت بسياستها الخارجية وعقوباتها الاقتصادية على تقوية الأنظمة السياسية وعلى تدمير البنى التحتية لدول ذات سيادة ومن ثم إحراق الشعوب بنار هذه العقوبات الباردة الساخنة، هذه القوة الناعمة التي استعملتها أمريكا ضد العديد من الدول والأنظمة، لم تردعها الأصوات التي تئن تحت وطأتها ولا تلك التي تنادي بمدى قسوتها التي استمرت أعوام ولم ترى الإنفراج السياسي ولا الاجتماعي ومن ثم الاقتصادي لحد الساعة، بل أدخلتها في دوامة من الصراعات التي تفتح المجال للعديد من السيناريوهات المستقبلية، فهذه العقوبات ذات الأساس القانوني الميثاقي، والهدف الإصلاحي والتصحيحي تبقى وللأسف، بآثارها وانعكاساتها السلبية على الشعوب والأنظمة بعيدة عن تجسيد الحلول الدولية لهذه المشكلات وبعيدة عن تحقيق الديمقراطية وتعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان، ومن ثم الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية الدولية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وكل هذا نتيجة لخروج هذه السياسة عن الشرعية الدولية بأحكامها وترتيباتها.

ثانيا: الرؤى المستقبلية لهذه السياسة بعقوباتها.

إذا كانت السياسة الخارجية أحد الآليات التي من خلالها تسعى الدولة لتحقيق مصالحها وحمايتها من كل اعتداء، فإن العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات تحقيق هذه المصلحة ودفع الإعتداء يجب أن تتم وفقا لما هو مسطر لها قانونا قبل وأثناء وحتى بعد فرضها حتى تصل إلى الهدف المرجو منها بدون أضرار أو بأقلها،

وعليه فهذه السياسة الخارجية بعقوباتها يجب أن يكون أساسها حماية المصلحة العامة للمجتمع الدولي ككل قبل المصلحة الخاصة التي تعتبر جزء من الأولى، حتى يكون هناك توازن في هذه الحماية، أيضا تغليب المصلحة الخاصة والضيقة يعتبر من المعوقات السياسية للعقوبات الاقتصادية ومن ثم خروج عن أحكام الأمن الجماعي من خلال الاعتماد على النفس والحفاظ على المصالح الخاصة بشكل فردي سواء كان ذلك داخل المنظمة بمجلسها للأمن أو خارجه، فمفهوم الأمن الجماعي يقوم على فكرة بسيطة مفادها أن أمن الجزء، أي أمن أي دولة عضو يرتبط بأمن الكل أي بأمن المجتمع الدولي كله ممثلا في الأمم المتحدة.... بمعنى أن رد العدوان مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء متضامنين وتمارس من خلال مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بحفظ السلم والأمن[29] ما يجب أن تفهمه وتعمل به أمريكا.

أيضا يجب تفعيل الحلول الدبلوماسية، التي تعتبر أداة فعالة في يد السياسة الخارجية تحقيقا لأهدافها ومصالحها، بعيدا عن الأدوات القسرية، فإذا كانت العقوبات الإقتصادية كأداة من الأدوات السياسة الخارجية وأساسها، فإننا نقول أن الميثاق كدستور أممي، وكغيره من القوانين فهو كل متكامل ونصوصه مترابطة فيجب تجسيد هذا التكامل وهذا الارتباط من خلال اللجوء أولا إلى خيار الحلول الدبلوماسية للمشكلات الدولية وفقا لما ورد في الفصل السادس قبل اللجوء إلى الفصل السابع.

أيضا وعلى اعتبار أن الو. م. أ تلجأ في إطار سياستها الخارجية إلى توقيع العقوبات بجميع صورها والتي منها الاقتصادية بواسطة استصدار قوانين من الكونغرس الأمريكي، فإن هذه القوانين يجب أن تكون في إطار أحكام ومقتضيات المعاهدات الدولية وخاصة منها الميثاق الأممي الذي وقفت أمريكا على وضع جل قواعده ومن ثم احترام مقتضياته وتجسيدها في تصرفاتها.

أيضا أن تكون نظرتها لكل الأحداث والمشكلات الدولية والعالمية واحدة، فمثلا مشكلة الإرهاب كحقيقة تفرض نفسها على الساحة الدولية وكاعتداء على السلم والأمن الدوليين، يجب أن تأخذ موقف موحد ضده بكافة أشكاله وصوره ومهما كان الطرف المرتكب لهذا الفعل، خارج إطار الكيل بمكيالين، حتى تستطيع إيجاد حل نهائي ويضمن حقوق جميع الأطراف دون انحياز لواحد على حساب الأخر.

ـ أيضا الانفرادية في اتخاذ القرار داخل أو خارج المنظمة الأممية مجسدة في مجلسها للأمن، ولكن خرقا للشرعية الدولية، لا تؤدي غالبا إلى فض النزاعات والقضاء على المشكلات القائمة، بل بالعكس فهذه السياسة غالبا ما تؤدي إلى تعميق الصراعات القائمة ووضع الأمن الجماعي ككل في خطر، ما يستوجب معه إعادة هذه الانفرادية بصورتيها إلى الشرعية القانونية، حتى تستطيع إنهاء العنف تحقيق الديمقراطية، تعزيز حماية حقوق الإنسان الحفاظ على السلم والأمن وتحقيق التنمية الدولية المستدامة بأبعادها.

ـ تفعيل تدابير الأمن الجماعي وإرجاع منظومة العقوبات الاقتصادية بأهدافها الشرعية إلى صورتها الموضوعية، بعيدا عن المصالح الضيقة لهذه السياسة العمياء.

و كل هذا لن يتأتى إلا بإصلاح المنظمة الأممية وتفعيل دورها في حماية السلم والأمن الدوليين، أيضا تفعيل دور المنظمات الإقليمية في إطار تجسيد الاحترام الآلي لقواعد القانون الدولي بفروعه ومكوناته.

خـاتمة:

السياسة الخارجية تعتبر أداة من أدوات رسم العلاقات الدولية ومن ثم تحقيق المصالح والأهداف في إطار القانون الدولي العام بفروعه وقواعده الأمرة، تجسيدا للمصلحة العامة للمجتمع الدولي، غير أن هذه القاعدة وللأسف غيبت أمام المصالح الضيقة لبعض القوى الدولية التي على رأسها الو.م.أ التي تسعى من خلال سياستها الخارجية المبنية على المصالح الخاصة واللامتناهية، للسيطرة على العالم بجميع فواعله وعلى رأسهم هيئة الأمم المتحدة.

هذه السياسة القديمة الجديدة المبنية صوريا على مبادئ قارة دوليا، انطلاقا من دستورها مرورا بالميثاق الأممي انتهاءً بجل المواثيق والإعلانات والاتفاقيات والصكوك الدولية، لكنها واقعا تنطوي على مجموعة من الخروقات، ما تعكسه آلية العقوبات الاقتصادية الدولية، التي تبقى كإجراء احترازي الهدف منه حماية السلم والأمن الدوليين ومن ثم حقوق الإنسان، تم تحريفها وإفراغها من مضمونها رغم ما اعتراها من تطور، ما جعلها كآلية تعمل ضمن السياسة الخارجية الأمريكية للمس بالسلم والأمن ومن ثم خرق الشرعية الدولية، وأصبحت أداة هدم للقيم الإنسانية والأخلاقية في إطار تحقيق مصالح ضيقة ,ما يستوجب معه إعادة النظر في هذه السياسة الخارجية بجعلها تستند إلى القيم الأخلاقية والمبادئ القانونية، وأن تكون مصلحة المجتمع الدولي والنظام العام الدولي فوق مصالحها الضيقة، أيضا إعادة العقوبات الاقتصادية الدولية كآلية لحماية السلم والأمن الدوليين إلى طابعها القانوني والإنساني وإخراجها من هيمنة دولة أو دول بعينها، أيضا تفعيل هذه الآلية ضد الفواعل التي تخرج فعلا عن الخط المستقيم الذي ينظم العلاقات الدولية، مع إعادة الروح والهبة والقوة للهيئة الأممية بجعلها شخصية مستقلة بهيئاتها وبقرارتها.

الهوامش

(1)-Charles philippe david et autres, la politique étrangère des états unis, fondements, acteurs, formulation, 2eme edition, Paris, Pressès, de sciences po, 2008, P16.

(2)-رياض حمدوش، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، 2012، ص10.

(3)-أ.م.د.مثنى علي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدادان 38-39، كلية العلوم السياسية، بغداد، ص107. على الموقع:
04/02/2018http://www.iasj.nediasj?func=funtexta:id=25964 .

(4)-السيد محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص272.

(5)-رياض حمدوش، مرجع سابق، ص89، 90.

(6)-محمد قجالي، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2008، ص220-221.
(7)-برادلي أ.تاير، ترجمة: عمار فوزي شعيبي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004، ص30.
(8)-أمين المشافية، رؤية تحليلية أولية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب، جريدة الدستور، عمان، 2017، على الموقع:
.663 26/01/2018http://www.addvstoun.com/artic/is/62
(9)-محيي الدين قاسم، الدولية المارقة، الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث سبتمبر، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص511، على الموقع:
. 04/02/2018.www.hasaracenter.com/index.php?option=com
(10)-محيي الدين قاسم، مرجع سابق، ص511.
(11)-Affred dezayas, Les sanctions unilatérales violent les accords internationaux.
www.voltairenet.org/article187340.htm.2015. 24/12/2017.
(12)-السيد أبو عيطة، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية, www.ummto.dz/imb/pdf. 05/01/2018.
(13)-قاسم أبودست، سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية ونتائج التطبيق في الحالة الإيرانية، مجلة النهضة، مج14، ع2، أبريل 2013، ص3.
(14)-محمد قجالي، مرجع سابق، ص237.
(15)-محمد يوسف الحاقي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي، دراسة في فلسفة السياسة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (///)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2014، ص144.
(16)-محمد يوسف الحافي، المرجع السابق، ص152.
(17)-عبد القادر رزيف المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت... والمتغير، مسألة نهاية التاريخ وصراع الحضارات، 11 سبتمبر 2001، الصدمة والتداعيات، مشروع الشرق الأوسط أو "الفوضى البناءة"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص72.
(18)-محمد يوسف الحافي، مرجع سابق، ص154.
(19)-زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الرواد، لبنان، ط1، 2002، ص353.
(20)-المرجع نفسه، ص361.
(21)-باسل محسن مهنا، الرؤية الأمريكية للأمم المتحدة 2001، مجلة دراسات دولية، بغداد،ع41، ص126.
(22)-المرجع نفسه، ص168.
(23)-المرجع نفسه، ص169.
(24)-سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ع42، ص170.
(25)-خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009، ص408.
(26)-فروقة جانبي، العراق بين فكي العقوبات وشرارة الضربة العسكرية، جريدة الجزيرة، السعودية، 2002.
www.al.jazirah.com/2002/2002080/ar3.htm. 04/02/2018.
(27)-خليل حسين، مرجع سابق، ص408.
(28)-السيد أبو عيطة، مرجع سابق.
(29)-حسن نافعة، تأملات في طبيعة الأزمة الراهنة للأمن الجماعي، ورقة مقدمة في مؤتمر ولتون بارك، حول الأمن المشترك وبناء الثقة، المعهد السويدي، الإسكندرية، 2005.
www.fichier_pd.fr/2014/03/03/fochiersans_nom_2. 24/01/2018.